سلمان ناطور

الثقافة في إسرائيل، غياب السياسة وحضور التسييس

في يومي الأربعاء والخميس ٢٠ ـ ٢١ حزيران ٢٠٠١ عقد في جامعة بئر السبع المؤتمر الثاني حول الثقافة الاسرائيلية، تحت عنوان : «مؤتمر بئر السبع : الابداع والنظام»، وقد حضره القيمون على المؤسسة الثقافية الرسمية برئاسة الوزير متان ڤيلنئي ومركزو العمل الثقافي في المدن والقرى الإسرائيلية وباحثون وكتّاب، وخصصت جلسة مطوّلة عن «الثقافة العربية في إسرائيل».

متابعة أبحاث هذا المؤتمر، بحضور جلساته أو مطالعة أوراقه أو اهتمام الصحافة به، تعكس صورة عن أزمة الثقافة في إسرائيل، هذه الأزمة الناجمة عن مشكلة الهوية والانتماء وتصادم الثقافي بالأيديولوجي والإبداعي بالسياسي، ولا بدّ من الخروج باستنتاج واضح وهو أن في اسرائيل لا توجد سياسة ثقافية، ويستحيل أن تحدّد مثل هذه السياسة، ولكن الثقافة الإسرائيلية اليهودية مسيّسة ومؤدلجة بشكل يبعد عنها أحياناً نقاء الثقافة.

لا أريد التطرق هنا إلى أبحاث المؤتمر ولا إلى قراراته التي لم تتناول جوهر هذه الثقافة بقدر ما تناولت علاقة النظام بها ـ أي النظام والحكومة والدولة كمموّل لهذه الثقافة.

لمعرفة حجم هذا الدعم وتوزيعه على المرافق الثقافية، تجدر الاشارة الى المعطيات التي نشرتها مديرية الثقافة ووزعت في المؤتمر، حيث بلغت ميزانية هذه المديرية للعام ٢٠٠٠ حوالي ٤٣٠ مليون شيكل (أي ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار)، ولا شك أن هذه الأرقام تعتبر عالية بالمقاييس العالمية، أي أن حكومة إسرائيل تولي الثقافة أهمية بالغة، ويحتل دعم المسرح المكانة الأولى حيث يبلغ حوالي ١١٧ مليون شيكل (أي ما يقارب ربع الميزانية) ثم الموسيقى (٧٠ مليون شيكل) والسينما (٣٧ مليون شيكل) والمتاحف (٣٦ مليون شيكل) والأدب (١٦ مليون شيكل) ويصرف مبلغ ١٣,٧ مليون شيكل على الثقافة في الضواحي، أي في القرى والبلدات اليهودية خارج المدن.

أما حصة العرب من هذه الميزانية فهي ١٦,٣٨ مليون شيكل يضاف اليها ما يسمى «الثقافة الدرزية والشركسية» مبلغ ٢,٧ مليون شيكل. وهذا يعني أن ما يصرف على الثقافة العربية، بما فيها ما يسمى الدرزية والشركسية، حوالى ١٩ مليون شيكل، وهذا يشكل حوالي ٤٪ من ميزانية

الثقافة العامة (العرب الفلسطينيون في اسرائيل يشكلون حوالي ١٨٪ من عدد السكان).

من خلال قراءة هذه الميزانية، هل يمكن استنتاج سياسة ثقافة عامة؟

إن صرف القسط الأكبر من الميزانية على المسرح لا يأتي فقط بسبب كلفة المسرح الباهظة و«اللوبي» الذي يشكله مدراء المسارح للضغط من أجل الحصول على ميزانيات، وهم فعلاً يشكلون «لوبي»، بل يأتي هذا الصرف من إدراك المؤسسة السياسية أهمية المسرح في بلورة الهوية الإسرائيلية تمشياً مع القول اللينيني «اعطني مسرحاً، أعطيك أمة»، وبالرغم من أن المسرح الاسرائيلي العبري أثار جدلاً قومياً في أكثر من عمل منذ مسرحية «ملكة الحمام» التي انتقدت نشوة النصر بعد حرب حزيران ١٩٦٧، وحتى مسرحيات مثل «غيتو» و«كاستنر»، إلا أن هذا المسرح بشكل عام ظل يتحرك في اطار الاجماع القومي (راجع مقال جاد كينار، قضايا اسرائيلية، العدد ٢)، أي أن المسرح العبري المدعوم من وزارة الثقافة، لا يخرج بشكل عام عما يتماشى والسياسة القومية العامة.

كذلك، إن تخصيص مبلغ للثقافة في الضواحي، أي في البلدات اليهودية الواقعة داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة، يعكس توجهاً سياسياً عاماً، يقوم على أن هذه الضواحي، هي الجزء المهمّش من المجتمع الإسرائيلي يجب أن يتلقى من ثقافة المركز التي تعبّر عن ثقافة الأغلبية، أي الثقافة اليهودية الصهيونية، التي تنتجها المدينة، فإن الثقافة التي تصل الى الضواحي تأتي بمعظمها عبر المؤسسة الثقافية التي تسمى «الفنون للشعب» والتي من أهدافها نقل نتاج المركز الثقافي (المدينة) الى البلدات والقرى والمستوطنات وحتى المدن الصغيرة الشمالية والجنوبية مثل كريات شمونيه في الشمال وديمونا في الجنوب.

وأما بالنسبة للجماهير الفلسطينية في اسرائيل، فإن ميزانية مديرية الثقافة تعكس سياسة التميز ضد هذه الجماهير في المجال الثقافي، كما في بقية مجالات الحياة.

في الكتاب السنوي لمديرية الثقافة، الذي وزّع في المؤتمر نشرت أهداف المديرية، وقد جاء فيه ان من أهداف المديرية «رعاية الثقافة والفنون في الوسط العربي والوسط الدرزي» (ص٧).

إن تقسيم الثقافة العربية الى وسطين «عربي ودرزي»، ليس سياسة ثقافية، بل ثقافة مسيّسة، وهذا التقسيم يعكس السياسة العامة التي ترفض الاعتراف بالجماهير الفلسطينية في اسرائيل كأقلية قومية بل تعتبرها مجموعة طوائف.

في التقرير الذي أعده البروفيسور إليهو كاتس والدكتور هيد سيلع، ما يسمى «تقرير براخا»، (صدر العام ١٩٩٩)، حاول الاجابة على السؤال: «هل يوجد لاسرائيل سياسة ثقافية»، ويقول الباحثان في اجابتهما على هذا السؤال: «مع أن معظم الذين تحدثنا اليهم من الخبراء أجمعوا على أنه «لا يوجد لاسرائيل سياسة ثقافية»، فلا شك ان هناك ما يقال فعلياً عن السياسة

تقرير براخا ١٩٩٩

الاسرائيلية في مجال الثقافة. فإن الهدف الذي حدّدته الصهيونية وهو بلورة مجتمع يهودي جديد كانت له اسقاطات ثقافية إلى جانب الاسقاطات السياسية والاجتماعية والدينية».

ويصل الباحثان الى استنتاج قاطع في تقريرهما وهو أنه بالرغم من غياب سياسة ثقافية للدولة، إلاّ أن الواقع يؤكد أن الثقافة عملياً موجهة سياسياً وأيديولوجياً وتقوم على ثلاثة أنواع من القيم: القيم الصهيونية، القيم اليهودية، والقيم الغربية» (ص١٥).

القيّمون على الثقافة الاسرائيلية لا يخفون هذه القيم باعتبارها بوصلة توجيه في صناعة الثقافة، فيقول رئيس مديرية الثقافة، ميخا يانون، في مقدمة تقريره السنوي: «المجتمع الإسرائيلي ما زال يواجه مسألة بلورة الهوية الثقافية التي تشكل مجموعة ثقافات: الثقافة العبرية الأصلية، مائة عام من الصهيونية، وخلق الروابط مع مصادر تراث (شعب) اسرائيل وثقافات الطوائف المختلفة وإلى جانب كل ذلك الثقافة العربية والثقافة الشرق أوسطية» (تقرير مديرية الثقافة للعام ٢٠٠٠، ص ٤).

في مطلع سنوات الخمسين وبعد تدفق مئات ألوف اليهود من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين، وفي نشوة الانتصار العسكري الصهيوني وتوسيع حدود اسرائيل وطرد معظم سكانها العرب، واجهت حكومة إسرائيل في حينه أسئلة الهوية والانتماء والثقافة، وقد أعلن داڤيد بن غوريون، رئيس

الحكومة في حينه. عمّا أسماه «بوتقة الصهر» التي هدفت إلى خلق اليهودي الاسرائيلي الجديد، وكان يعتقد أن هذه البوتقة هي الكفيلة بخلق شخصية يهودي القرن العشرين «بعد ألفي عام من التشرد والاندماج في مجتمعات العالم الشرقية والغربية». بما أن القيادة السياسية التي قادت الحركة الصهيونية ثم حكومة «الدولة الجديدة» كانت من اليهود الأوروبيين الاشكناز، وهؤلاء كانوا ينظرون إلى الشرق على أنه متخلف من منطلقات فكرهم الاستعلائي الكولونيالي، فقد كانت «بوتقة الصهر» مكرسة لليهود الذين هاجروا من الدول العربية والاسلامية، فقد أجبروا على تغيير اسمائهم العربية بأسماء عبرية ونظموا لهم دورات سريعة لتعلم اللغة العبرية وأسكنوهم في مجمعات خاصة لتكثيف عملية الصهر والاندماج في الثقافة العبرية الغربية الصهيونية. وقد حقق هذا المشروع نجاحاً كبيراً في سنوات الخمسين والستين الى أن بدأت صحوة اليهود الشرقيين مع مطلع السبعينيات كرد فعل على التمييز الطائفي ضدهم، فقامت حركة «الفهود السود» التي رفعت الصوت الشرقي، صوت الاحتجاج المطالب ليس فقط بالمساواة، بل أيضاً بالعودة الى الجذور الشرقية، ومنذ ذلك الحين بدأ يتآكل مشروع «البوتقة» وأخذت «الثقافة الشرقية» تحتل موقعها في الثقافة الاسرائيلية في الموسيقى والرقص والمسرح والأدب وغيرها من مجالات الثقافة.

وفي مطلع التسعينيات عندما بدأت الهجرة اليهودية المكثفة من دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، ووصول أكثر من مليون مهاجر يهودي روسي الى البلاد، لهم خلفية ثقافية روسية عريقة ولا يمتون بأية صلة إلى الثقافة اليهودية العبرية، في هذه الفترة بدأت عملية شرخ واسعة في ما كان يسمى «وحدة الثقافة الإسرائيلية، أو «الهوية الثقافية الإسرائيلية اليهودية»، فقد أصبحت هذه الثقافة عبارة عن ثلاث ثقافات ما يفرقها عن بعضها أكثر مما يوحدها، وهي: الثقافة العبرية الغربية بشقيها العلماني ـ أوروبية وأميركية، والديني ـ أشكنازية، أي شرق أوروبا. والثقافة الشرقية العبرية/ العربية وهي ثقافة الطوائف التي هاجرت من الأقطار العربية والإسلامية من الهند شرقاً وحتى المغرب وهي أيضاً منقسمة إلى دينية غيبية وعلمانية، وأما الثقافة الثالثة فهي الروسية التي هي ليست عبرية ولا يهودية في معظمها، بل هي ثقافة روسية صرفة رموزها دستويفسكي وتولستوي وبوشكين (في استطلاع نشر في حزيران ٢٠٠١ عن أكثر الكتاب قراءة لدى اليهود الروس تبين أن هؤلاء الثلاثة ما زالوا هم أبطال الثقافة بالنسبة للمهاجرين الروس وأبنائهم حتى الذين ولدوا في اسرائيل).

هذا التمايز في الثقافات التي تشكل الثقافة الاسرائيلية وضع نهاية للمشروع الصهيوني الذي أقيم على «بوتقة الانصهار»، أو كما أسماه ضحايا هذا المشروع «طنجرة الضغط»، فاللغة العبرية ليست قاعدة مشتركة واليهودية أيضاً والثقافة الغربية ليست كذلك، فما الذي يجمع كل هذه الثقافات لتشكيل ثقافة واحدة ذات هوية واحدة؟.

لا شيء سوى الجغرافيا أو المكان، وبما أن المكان ليس شرطاً كافياً لوحدة الثقافة، فيصعب تحديد هوية هذه الثقافة، ولذلك انتشر في السنوات الأخيرة اصطلاح ثقافي، جديد على الثقافة الاسرائيلية، وهو «التعددية الثقافية»، ليس بمعنى التعدد الثقافي أي تعدد مجالات الثقافة بل بمعنى تعدد الثقافات.

يتناول «تقرير براخا» (ص ٥٠ – ٥١) موضوع التعددية الثقافية، فيكتب الباحثان في تقريرهما: «هناك شيء من السخرية في أن التعددية الثقافية وصلت الى اسرائيل بعد خمسين عاماً من اقامتها على يد مهاجرين من طوائف مختلفة، المهاجرون الذين قدموا من اليمن تحوّلوا إلى «يمنيين» فقط في اسرائيل، بعد ألفي عام حيث رفضوا الانصهار في الهوية اليمنية. لكن ما كان سائداً في اسرائيل، والذي اعتبر في نظر البعض محاولة للهيمنة، هو الجهود التي بذلت لتوحيد الهوية الثقافية بين اليهود في إسرائيل».

ويتوصل معدا التقرير إلى استنتاج واضح أن «توحيد الهوية الثقافية بين اليهود كان أمراً مستحيلاً، ليس فقط بسبب هيمنة الثقافة الاشكنازية على الشرقية، بل أيضاً بسبب التباين والتمايز الكبير بين الطوائف، ولكنهما يشيران الى خمس مجموعات ثقافية جديدة نشأت بعد «الجيل الثالث»، حيث يؤسسان استنتاجهما على نظرية ويل هربرغ (١٩٦٠) عن «تأثير الجيل الثالث» ـ أي أحفاد المهاجرين، ويحددان خمس مجموعات ثقافية، وهي: العرب الفلسطينيون في اسرائيل، المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي، المتدينون ـ القوميون، الشباب والشرقيون.

حتى لو سلّمنا ان هذه هي المجموعات الثقافية التي تشكل المجتمع الإسرائيلي، فهل يمكن بناء نظرية «التعددية الثقافية» الحداثية، التي تضع «الآخر» في مكانة متساوية مع «الأنا»؟ وهي النظرية السائدة اليوم في المجتمعات الديمقراطية.

يبدو لي أن هذا التقسيم هو محاولة للتغطية على الأزمة وليس للخروج منها، لأن التمييز قائم بين هذه المجموعات نفسها وبينها وبين الثقافتين الاشكنازية ـ الدينية القومية، والغربية العلمانية الكونية، فالعرب الفلسطينيون واليهود الشرقيون يعانون من هذا التمييز إذ تعتبر ثقافتهم أدنى من الثقافة المهيمنة، إذاً كيف ستتحقق التعددية الثقافية القائمة على المساواة؟.

التعددية الثقافية تعني الاعتراف بحق كل ثقافة في الوجود والحياة والفاعلية، ليس على ذاتها فقط، بل على الثقافات الأخرى. دون أن تشكل خطراً عليها ودون أن تملي حضورها على الآخرين فتخلق حالة من حالات «الاحتلال الثقافي». مفهوم التعددية الثقافية في مجتمع يعاني من التمييز القومي والطائفي يصبح مصطلحاً سياسياً قبل أن يكون ثقافياً، فمن يعتقد أن هناك خطراً على ثقافته، بسبب واقعها الموضوعي وظرفها التاريخي، سوف يخوض معركة التعددية الثقافية بأدوات ثقافية وسياسية أيضاً.

إذا كان التقرير يتحدث عن الفلسطينيين في اسرائيل في سياق التعددية الثقافية، فلا شك انهم كانوا سباقين لطرح هذه المسألة، مباشرة بعد النكبة، إذ وجدوا أنفسهم أمام هجمة شديدة على وجودهم وثقافتهم وأصبحوا على الخط الأمامي في المواجهة الحضارية والثقافية ضد

الصهيونية، وقد دعوا الى تعميم فكرة التعددية الثقافية بهدف صيانة وحماية ثقافتهم القومية والاعتراف بها. وبالرغم من انهم كانوا الطرف المهزوم والضعيف في معادلة القوة التي سادت في ذلك الوقت، إلاّ أنهم كانوا المبادرين الى طرح موقفين أصيلين ومبدئيين:

الأول : الدفاع عن ثقافتهم العربية الفلسطينية والتصدي لمحاولات طمس هذه الثقافة.

الثاني : الحوار مع الثقافة والمثقفين الاسرائيليين.

هذا الموقف المبدئي أدى الى انتزاع اعتراف الاسرائيليين؛ مثقفين وحكومة، بالثقافة العربية الفلسطينية في داخل اسرائيل.

انتشر مفهوم «التعددية الثقافية» في المجتمع الإسرائيلي، بشكل واسع، بعد اتفاقات أوسلو ١٩٩٣، حيث رأوا فيها اعترافاً عربياً وفلسطينياً بالوجود الاسرائيلي العبري في فلسطين. ومن ناحية أخرى بوابة تطل على العالم العربي تمنحهم الفرصة التاريخية للدخول الاقتصادي والثقافي في العالم العربي، وهو حلم «الشرق الأوسط الجديد» الذي روّج له شمعون بيرس وزير الخارجية في حكومة رابين.

إن طرح فكرة «التعددية الثقافية» اسرائيلياً، يأتي للبحث عن اعتراف عربي بالثقافة الاسرائيلية، وبالتالي بالكيان الاسرائيلي باعتباره «وجوداً حضارياً» وليس سياسياً فقط.

إذا كانت الهوية الثقافية تتشكل من اللغة والتراث والعادات والأدب والموسيقى والفنون، فهذا يعني أن المجتمع الاسرائيلي مؤلف من عشرات الثقافات لكونه مجتمع مهاجرين ولغياب ثقافة مركزية تلتف حولها هذه الثقافات وتشكل الأرضية الموحدة لها، وقد نجم عن ذلك ان كل ثقافة، مهما كانت صغيرة أو كبيرة، بقيت ثقافة مركزية لذاتها وترفض الذوبان والانصهار في الثقافة الأخرى التي لا تتساوى ولا تتشابه معها.

من ناحية أخرى، إن شرط قبول الثقافة الاسرائيلية المتعددة بين الثقافات العربية المتعددة أيضاً هو بقبول مبدأ التعددية المتكافئة والخلاص من الدور الذي تقوم به اسرائيل في الشرق وهو كونها قاعدة «للغرب المتطور كي يتغلغل في الشرق المتخلف». هذا التوجه الاستعلائي والدور الكولونيالي هو

فيلم «صالح شباتي» ١٩٦٦ – صوّر اليهودي المغربي «العواطلي» الطفيلي. تصوير فوقي لعائلة تعاني البؤس والضياع

الذي يجعل الصراع معها حضارياً وثقافياً ووجودياً بالدرجة الأولى.

يكتب الباحث الاجتماعي ناحوم مناحم في كتابه المهم الذي صدر العام ١٩٨٣ ـ بعنوان «توترات وتمييز طائفي في اسرائيل» (بالعبرية): «في اسرائيل تطوّرت هيمنة الثقافة الغربية، لقد اعتبرت الدول الأوروبية، دول الاسلام بلاداً متخلفة وبدائية، وحتى اليوم تسمى الدول «النامية»، أي أنها ليست متطورة. وبناء عليه فقد نظر يهود أوروبا الى اليهود الذين هاجروا من الدول الاسلامية، بهذه النظرة. إن اعتبار اليهود الأوروبيين للثقافة الأوروبية هي المقياس الأعلى للثقافة كان أمراً مفهوماً ضمناً، وقد ألغوا ثقافة الشرق باعتبارها متخلفة، هذه الرؤية أدت الى خلق صور مقولبة وسلبية عن كل ما يتعلق بالتراث الشرقي. كما أدّت الى تبني نظرة ايزنشطاط، الذي يعتبر أهم آباء علم الاجتماع الاسرائيلي. ففي دراسته «علم الاجتماع واستيعاب الهجرة» حدّد الطريق لجسّر الهوّة الثقافية الاجتماعية بواسطة عمليتين:

١ ـ العصرنة، وبوتقة الانصهار والاندماج.

٢ ـ «بناء الأمة»، بوضع هدف أسمى موحّد، هو الأمن.

لقد كان يبدو أن عملية الانصهار في البوتقة، سهلة وبسيطة: استيعاب ابناء جميع الطوائف في المدارس والجيش والمصانع المختلفة: المهاجرون من رومانيا وبولونيا والمغرب والعراق، هؤلاء عندما يلتقون سيتأثرون وسيتصلون ببعضهم البعض اجتماعاً وعندها يتوحدون قومياً.

ويضيف الكاتب : «لقد ثبت انه يستحيل محو انتماءات روحانية وبيئية.. عملية الدمج والانصهار خلقت «ثقافة الفقر» لدى الطائفة المحكومة والأفكار المسبقة لدى الطائفة الحاكمة». (ص٣٦).

نظرية عالم الاجتماع أيزنشطاط التي تبنتها حكومة اسرائيل منذ مطلع الخمسينيات، فشلت في صناعة «الاسرائيلي الجديد» ثقافياً، ولكنها نجحت في شقها الثاني وهو توحيد الاسرائيليين اليهود على أساس «الأمن». وفي العام الأخير ظهر جلياً عمق «القناعات الأمنية العسكرية» في النفسية الاسرائيلية والوعي الاسرائيلي. لكن هذه المسألة ليست ثقافية ولا مجال للتوسع فيها.

أزمة الثقافة الاسرائيلية تشتد مع اشتداد الصراع بين ثقافة الشرق وثقافة الغرب في المجتمع الاسرائيلي، فبينما تواصل المؤسسة الثقافية الرسمية سياسة تعزيز الانتماء إلى الثقافة الغربية، فإن أوساطاً من المثقفين الذين ولدوا في البلاد، أبناء الجيل الثالث، وأبناء الطوائف الشرقية يتجهون أكثر نحو تعميق الانتماء الى الثقافة الشرقية، في نهاية الأمر الانطلاق من المكان لتعميق الانتماء اليه.

كتبت الشاعرة حافا بنحاس كوهين (مجلة بنيم، عدد ١١، خريف ١٩٩٩) مقالاً تحت عنوان «في البحث عن الشرق»، وهو يصوّر رحلة قامت بها الى الحدود الشرقية لإسرائيل، الحدود غير القائمة وغير المعرفة، لكنها اتجهت شرقاً، فوصفت رحلتها بقولها: «في الأشهر الأخيرة خرجت في رحلات خاصة جداً في البلاد، بحثاً عن «المكان الحقيقي» «المكان المفقود» الذي يخصني. خرجت لكي أفهم ما الذي أخسره لأنني لا أتجوّل في البلاد. وما الذي يختفي خلف الحقيقة التي تطوّرت عليها وهي أن أولادي أصبحوا لا يعرفون البلاد، على الأقل بالمفهوم الذي اعتقدت أنني سأورثهم اياه، هل الأمر ضروري؟ هل تعريف المكان ضروري لخلق الهوية؟ أو ان الهوية يمكن أن تتكون بدون تحديد المكان، وانما نتيجة لتوتر جدي؟ أم ان المكان في لحظة التنازل عن العقيدة والأيديولوجيا (هذه المصطلحات أصبحت واهنة وفارغة في عهد ما بعد الحداثة)، لا يكون مجرّد جغرافيا، بل شيء مطلق بين اللغة والذاكرة؟».

لعل الرمزية في عنوان هذا المقال، والتساؤلات التي تطرحها الشاعرة هي محور الصراع في الثقافة الإسرائيلية الذهاب الى الشرق، البحث عنه، كجغرافيا ولكن كلغة وذاكرة.

المجتمع الذي يؤلفه كل سكان اسرائيل، على كافة طوائفهم، ليست ثنائي القومية، أي عربية ويهودية، فاليهودية لم تتبلور بعد كقومية للأسباب التي ذكرناها سابقاً، إنه مجتمع متعدد القوميات، على الأقل هناك ثلاث قوميات كبيرة: العربية، الروسية، والإسرائيلية العبرية الخليط من الثقافات والهويات القومية، وهو مجتمع متعدد الثقافات بكل ما للكلمة من معنى، فهل يمكن أن يحقق مبدأ التعددية الثقافية الحداثية على قاعدة ثنائية: أي اليهودية والعربية، كما يفكر دعاة التعددية من المثقفين الصهيونيين؟ وكيف يمكن التقاء ثقافتي الغرب والشرق، والثقافة الدينية بالعلمانية والثقافة العربية بالثقافة العبرية، وكيف ستصبح اسرائيل جزءاً من هذا الشرق العربي إذا كانت تعتبر نفسها ثقافياً جزء من الغرب؟

غلاف ملف مؤتمر بئر السبع: فتاة عربية من النقب

في هذا العام وللمرّة الثالثة فازت اسرائيل بكأس أوروبا في كرة السلة، وهي تشارك في مهرجان الأغنية الأوروبية (الأوروفزيون) في كل عام وفازت مرتين بالمرتبة الأولى، أرباب الثقافة الإسرائيلية يعتزون بأنهم ينتمون إلى الثقافة الغربية، وهم ينظرون باستعلاء إلى الشرق وثقافته، ولكن في الوقت نفسه فإن غالبية السكان في اسرائيل هم من أبناء هذه الثقافة، العرب الفلسطينيون واليهود الذين قدموا من الأقطار العربية، وهي دولة في هذا الشرق الذي تفرض طبيعته وعناصره المادية ثقافته وحضارته، فكيف سيوفق أرباب هذه الثقافة معادلة التقاء الشرق بالغرب، أو الغرب في قلب الشرق؟

لقد اختار مصمم غلاف الملف الذي أعدته مديرية الثقافة لمؤتمر بئر السبع، اختار صورة فتاة عربية بدوية لتزيين الغلاف. الجنوب، النقب، الصحراء، يرتبطون بالعربي البدوي. ربما أن هذا هو الذي يعكس الذات الحقيقية للثقافي الإسرائيلي الذي لا يستطيع تجاهل المكان.

---

(١) إليهو كاتس وايهود سيلع، سياسية ثقافية في اسرائيل ـ تقرير براخا ـ (بالعبرية) معهد فان لير في القدس، ١٩٩٩.

(٢) مقابلة مع الكاتب سامي ميخائيل، مجلة «بنيم»، العدد ١١، خريف ١٩٩٩.

(٣) سلمان ناطور، كتاب «يمشون على الريح»، مركز يافا، الناصرة ١٩٩١.

(٤) مناحيم ناحوم، مؤثرات وتمييز طائفي في اسرائيل (بالعبرية)، ١٩٨٣.